حد ما بعضا من مخططها ، ولكنها بالمقابل ، فشلت في تقييد المقاومة وتوجيه ضربة قاسية للحركة الوطنية .

بل على العكس تماما ، يمكن اعتبار ما جرى في لبنان نقطة تحول أساسية في تاريخ هذا البلد . فعلى صعيد العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية ، ثبت بشكل ملموس انه لم يعد بامكان أي طرف تحجيم أو تصفية المقاومة الفلسطينية على أرض لبنان ، فأصبح واضحا أن كل محاولة تقوم بها الكتائب والسلطة لتقييد النشاط الفلسطيني تكلف لبنان أضعافا مضاعفة عما تكلفه مواجهة العدو الاسرائيلي وتزيد تلاحم المقاومة مع أوسع الجماهير في هذا البلد . ولقد ثبتت الاحداث الاخيرة الى أي حد وصل هذا التلاحم بعد ان اتضح للمقاومة ان اعداءها هم في الوقت نفسه أعداء أكثرية اللبنانيين وبعد أن اتضح لأكثرية اللبنانيين ان أعداءهم هم في الوقت نفسه أعداء المقاومة .

أما على الصعيد الداخلي ، فلقد أكدت الأزمة أمرا اساسيا وهو مأزق الحكام الذين أصبحوا اليوم مضطرين الى الاختيار بين المحافظة على امتيازات النظام وبين الاستجابة لضرورات التغيير .

لأن الازمة الحالية ليست عابرة ، بل لها جذور عميقة في مشكلات التطور الراسمالي وفي تخلف النظام السياسي القائم ، تفاقمت أزمة نظام الاقتصاد الحر وتجلت بتعمق تبعية هذا الاقتصاد للسوق الخارجية في خلال السنوات القليلة الماضية . وحاولت البرجوازية تحميل الجماهير كل الاعباء الناجمة عن هذه الازمة من ارتفاع في أكلاف المعيشة الى تقلص مجالات العمل . وأدت هذه المحاولة الى تعمق التمايز الاجتماعي بشكل أوضح من السابق والى تدهور الاوضاع المعيشية لأكثرية اللبنانيين بما فيهم الفئات المتوسطة .

وجاء تفاقم الازمة الاقتصادية ليؤكد حقيقة أساسية وهي ان النظام السياسي للبرجوازية اللبنانية ليس نظاما برجوازيا انما هو في حقيقته نظام شبه اقطاعي يقوم على الطائفية السياسية . وهذا التفاوت بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي يشكل حاجزا مهما في وجه نمو راسمالي طبيعي ويولد تناقضات بين المسيطرين على اقتصاد البلاد وممثليهم السياسيين لا بد ان تدفع الى اعادة النظر في النظام السياسي كله .

وفي ظل هذا التناقض ، بدأت مؤسسات الدولة تتفكك ، خاصة بعد احداث أيار ١٩٧٣ التي أظهرت بوضوح استئثار رئيس الجمهورية بالسلطة وانحياز الجيش الى معسكر طائفي واحد . وجاء هذا التفكك في الوقت الذي كانت الازمة الاقتصادية تتفاقم أكثر فأكثر . فلم يتمكن النظام لا من تقديم الحلول المناسبة ولا حتى من القيام بدوره كمدافع عن المصالح البرجوازية . فتفجرت المعارك الاجتماعية وتسارع نمو اليسار واتسعت حركة المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة . واستمرت الازمة الاقتصادية متصاعدة فضربت مواقع البرجوازية الصغيرة التي كانت تشكل عامل الاستقرار الاساسي للنظام السياسي .

من هنا بدأت الكتائب تتحرك في محاولة يائسة لمنع تدهور الاوضاع . فاعتبرت ان السبيل الوحيد لذلك هو تجميد الصراع الوطني بضرب المقاومة الفلسطينية وتجميد الصراع الاجتماعي بسحق اليسار . وجاء هذا التحرك كردة فعل على تململ أوساط الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة المسيحية التي أصبحت تفقد ، نتيجة الازمة الاقتصادية ، ما كانت تتمتع به من فضلات امتيازات البرجوازية . كما انه جاء أيضا